جلمقا ما نعا وغير ذلك وههنا نظر وهو ان المنطق جميع طرق اكتساب التصور والتصديق
فكما ان منا لتصديق برهانيا وخطابيا وغيرهما والموصل الى التصديق شامل لكلها فكذلك
من التصور حقيقي ومتميز عن جميع ما عداه واعم من ذلك فالموصل الى التصور اعني القول
الشارح لا بد ان يشمل الطرق الايصالية الى جميع انواع التصور وحين خصصوا بالاولين فلا بد
ان يضعوا في ابواب المنطق ما يوصل الى الثالث ثم الشيخ وكثير من المحققين صرحوا بان الرسوم
الناقصة يجوز ان تكون اعم من الماهية وكتب اللغة مشحونة بالتعريفات لاعمية الاعم انتهى
**السادس** تعبير المص بالحقيقة في تعريفه يفسد عكسه لخروج المعدومات اذ
لا حقايق لها مع انها مما يتصور فواجب ان يؤتى منها بالتعريفات على وجه يعم الجميع وقد خالف
المص عبارة الجمل وهي انسب وسبق له في اول الكتاب ايضا مثل ذلك وبعد استشعاري
ذلك رايت الفهري في شرح المعالم اعترض بنحو ما قلت قوله يعني الفخر ان التصور ادراك
الماهية يوهم اختصاص التصور بالامور الثابتة وكذلك قولهم هو الشعور بالحقيقة
واسد العبارات قولهم انه ادراك المسمى فان المسمى قد يكون ثبوتا وله حقيقة وماهية وقد يكون
عدما ممكنا او مستحيلا ويتصور ويحكم عليه بامتناع الوجود او بصحة الوجود انتهى **السابع**
نقل بعض اهل الكلام انه اختلف في حكم الحد على ثلاثة مذاهب فقيل انه واجب اذ لا يعلم المحدود
فولهم كان او صفة الا بالحد وبعض المحدود ذات واجبة المعرفة ولا تعرف الا بالحد وما لا يتوصل
للواجب الا به فهو واجب وقيل انه ليس بواجب لانه قد يعرف المحدود مع الجهل بالحد لان من الاشيا
ما لا يحد وهو اربعة اقسام الوجود المطلق والعدم والحال والاضافات وقيل بالفرق
فكل مسئلة لا يتوصل المكلف الى معرفة التوحيد والنبوة فيها الا بعد علمه بتجريدها فحدها
واجب وما سواها فلا يجب **الثامن** اورد جماعة انه لا يمكن تعريف الحد لئلا يلزم
التسلسل واجابوا باجوبة منها ان حد الحد هو نفس الحد كما ان وجود الوجود هو نفس
الوجود انتهى **قلت** وهذا عندي لا يتخيل وروده من له ادنى شعور لان الحد ان اريد
منه مصدوقه فالتسلسل لازم لو كان يعرف كما ذكرناه فيما مضى ولكن ليس هو الذي نعني
بالتعريف وان اريد مفهومه وهو مقصودنا فلا شك انه لا يلزم شيء من التسلسل في تعريفه
كما لا يلزم في سائر المفهومات ولا حاجة الى ما يتكلفون من الاجوبة والتسليمات الجدلية
**التاسع** نقل البها السبكي عن الخطيبي في شرح المفتاح انه جعل هذه التعريفات
كلها من باب الكناية يعني فتكون دالة على معرفاتها بالالتزام قال ولا نطيل بالرد عليه
لوضوحه **قلت** ولا يريد انه يرد عليه في التعريف بالخواص فانه كناية قطعا بل في
الحدود وفي ذلك مجال للنظر **العاشر** لا يكون للشيء الواحد حدان ذاتيان اي تامان
وذلك لان الحد هو الذي تذكر فيه جميع الذاتيات فاذا اجتمع حدان فان ذكرت في كل منهما
الذاتيات كلها لم يكونا حدين وان ذكرت في احدهما جميعها دون الاخر كان احدهما تاما والاخر
ناقصا وقيل يوجدان باعتبار المطابقة والتضمن السابقين مثلا الانسان له الحيوان الناطق
وله الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة الناطق وهو ضعيف **الحادي عشر**
قالوا لا يكتسب الحد بالبرهان بمعنى ان ثبوت الحد للمحدود لا يبرهن عليه لوجهين احدهما

الحقيقة

خ الموضوع

ان حقيقة الحد هو حقيقة المحدود واجزاؤه على التفصيل وثبوت الشيء لنفسه او ثبوت اجزائه
له لا يتوقف على شيء بل يكفي فيه تصوره ثانيهما ان الاستدلال على ثبوت شيء لشيء يتوقف على تعقلهما
فالدليل على ثبوت الحد للمحدود يتوقف على تعقل المحدود المستفاد من ثبوت الحد له فلو توقف
ثبوت الحد له على دليل لزم الدور وفي المسئلة معارضات واجوبة لا يليق تفصيلها بهذا الموضع
**الثاني عشر** ظهر لك من كلام المص تخصيص اسم الحد بما هو بالذاتيات ومقابله بالرسم
وهو اصطلاح شايع على هؤلا وقد يطلق الحد على المعرف مطلقا وهو كثير الاستعمال ايضا قال
ابن مرزوق فيكون اطلاقهما عليها يعني اقسام المعرف من باب المشكك او من باب المشترك ما لم يقيد
بخاصة واحد منها فيختص به واما الحد الناقص في الاصطلاح السابق فيصدق على مفهوماته
بالتشكيك وما كثرت اجزاؤه اولى باسم الحد مما قلت انتهى قلت والرسم كذلك ولا فرق

## فصل القضية قوله

الصدق والكذب الخ زعم قوم ان التعبير بالتصديق والتكذيب اولى لان من الاخبار ما لا يحتمل
الا الصدق ومنها ما لا يحتمل الا الكذب وهي مع ذلك تحتمل التصديق والتكذيب دون الكذب
او الصدق ورد بان احتمال الخبر للصدق والكذب هو بالنظر الى مفهومه لا بامر خارج وبان التصديق
هو عبارة عن الاخبار بان الكلام صدق فاخذ الصدق في تعريف الخبر دور وقال القطب ان قيل
الخبر اما ان يكون مطابقا للواقع فلا يحتمل الا الصدق او لا يكون مطابقا فلا يحتمل الا الكذب
فلا خبر داخل في الحد فقد يجاب بان الواو في الحد بمعنى او اي الخبر هو الذي يحتمل الصدق
او الكذب وكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل كاذب يحتمل الكذب قال وهو غير مرضي اذ لا معنى
للاحتمال اذ ذاك فوجب ان يقال هو ما صدق او كذب والحق في الجواب ان المراد باحتمال الصدق
والكذب بمجرد النظر الى مفهومه وقطع النظر عن الخارج يحتمل الكذب في العقل انتهى بمعناه
**قوله** عند المحققين الخ اشار به الى خلاف من لا يشترط التركيب تحقيقا في الكلام التام
وان نحو نعم ولا يكون كلاما مستقلا وهو مذهب ابن طلحة وابن عصفور من النحويين والصحيح
خلافه كما قال ثم ظاهر كلام المص انه اراد بالمركب المركب التام فلا يخرج بقيد الاحتمال الا الانشاء
كما قال ويصح ان يراد به ما دل جزؤه على جزء معناه مطلقا حتى يتناول التام والناقص فيخرج
بقيد الاحتمال الناقص مع الانشا **قوله** فبدلالة الالتزام يعني ان الكلام المركب ايضا
عند من يجعله موضوعا تكون له دلالة مطابقة ودلالة التزام فاذا قال السيد لغلامه الذي
من عادته ان يسقيه انا عطشان فهذه القضية تدل مطابقة على الاخبار بوقوع العطش
والتزاما على طلب السقي وهو المراد منها ولكن هذا لا يخرجها عن كونها خبرا لاحتمالها الصدق
والكذب نظرا الى موضوعها المطابقي وكذا ما ذكره المص والانشاات لا تحتمل صدقا ولا كذبا
مطابقة اذ لا خارج لها وربما تحتمله التزاما كمن عرض على شخص ياكل طعاما مثلا فقال
الا تاكل اذ يحتمل لا تريد الاكل او ليس عنده ما ياكل فان صدر منه الغرض رياء واستهزاء
مثلا فكلامه باعتبار ما دل عليه مطابقة من طلب الاكل لا يحتمل صدقا ولا كذبا وبالنظر
الى ما يحتمل عرفا من استلزامه اخبارا بعدم ارادة الاكل يحتمله ولذا يقال لمن فهم منه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 